

## الاقتصاد العراقي بين مخاطر الانهيار وتنمية مستدامة

إعداد

ناجي حسين علي

معاون مدير

وزارة التخطيط / دائرة السياسات الاقتصادية والمالية

قسم تنمية القطاع الخاص

المقدمة :

ان الازمة الحالية للاقتصاد العراقي ليست هي الاننتاج تراكمات من سوء السياسات الاقتصادية على امتداد عقود منصرمة وانها مرحلة من مراحل تداعيات الاقتصاد العراقي الانها تتميز عن سابقتها من التداعيات كونها دقت ناقوس الخطر لما سيحصل في المراحل اللاحقة بل أنها أصبحت المؤشر الذي من خلاله تصور سيناريو الأحداث القادمة ، لذ اننا نرى الجدل القائم حاليا على هذا الوضع وأسبابه ونتائجه المحتملة وتشعبت الآراء لكن الحقيقة الأهم إننا سائرون في منزلق خطير اذا لم تكن هناك سياسات اقتصادية عاجلة واخرى لاحقة تتصف بالمصادقية في العمل والواقعية والعلمية ودقة التنفيذ فان شبح الانهيار الاقتصادي العراقي سيكون قائما . وعليه فان امام الحكومة إذا ما أرادت النهوض بالواقع الاقتصادي للوصول به إلى مرحلة الاستقرار في الفترة الحالية على الرغم من مساوئها لتلافي ما هو أسوء ومن بعد ذلك تبدأ في مرحلة الارتقاء إلى مراحل اخرى من الاصلاح الاقتصادي لمعالجة الخلل في الهيكل الاقتصادي العراقي وأعطاء المنتج الوطني وخاصة المعتمد على زيادة دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال زيادة نسبة مساهمته في النشاط الاقتصادي والنتاج المحلي الإجمالي وتوفير قدر اكبر من المنتجات لتقليل العجز في الميزان التجاري العراقي وبالنتيجة تقليل الاعباء على ميزان المدفوعات العراقي ومن جانب اخر تقليل النفقات الحكومية

**هدف البحث :**

استعراض لواقع الاقتصاد العراقي قبل وبعد ازمة الموارد المالية واثارها المستقبلية وسبل عبور هذه الازمة والمعالجات التي يمكن اتباعها لتخفيف هذه الاثار في المرحلة الراهنة ورسم سياسة اقتصادية من شأنها تصحيح الاوضاع الاقتصادية وخلق تنمية مستدامة .

**مشكلة البحث :**

هناك واقع مربك ناتج من انخفاض اسعار النفط مما يترتب عليه انخفاض في الموارد المالية لاعتماد الموازنة العامة على تصدير النفط الخام في تمويلها مما يضع الاقتصاد العراقي في دوامة العجز المالي المستمر .

**أهمية البحث :**

تأتي أهمية البحث نتيجة لحجم المشاكل الاقتصادية التي تترتب نتيجة الازمة المالية واختلال هيكل الاقتصاد العراقي وغياب دور القطاع الخاص وضعف مساهمته واسبابها وغياب البرامج الاقتصادية الاصلاحية وزيادة الاعتماد على الاستيرادات مقابل الصادرات العراقية .

### **فرضية البحث :**

يفترض البحث إن هناك مشاكل عديدة ومن الطبيعي إن يكون هناك حلول منها يجب إن تكون سريعة وبعضها تحتاج إلى سنوات قليلة ولكنها متواصلة وفي كل جزء منها لا بد إن تكون هناك ثمار لها وجميعها تكون ضمن خطة مدروسة وواقعية والعمل على تطبيقها وضمان نجاحها وبناء ركيزة اساسية لتنمية مستدامة من خلال استمرار اقامة المشاريع الاستثمارية .

### **منهجية البحث :**

تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي والتحليل الإحصائي في التعامل مع ما جاء في البحث من بيانات ومعلومات

### **الفصل الاول :**

تناول البحث في الفصل الاول واقع الاقتصاد العراقي وابرز ما يواجهه من معوقات ابرزها غياب الرؤية الاقتصادية المبنية على تحديد الموارد المتاحة في العراق ومقدار الحاجات المطلوبة وتحديد اولوية الاهداف وواقعية تنفيذها على قدر الامكانيات البشرية والمادية المتوفرة ضمن الحدود الزمنية المحددة لها والفساد الاداري والمالي وزيادة النفقات العامة مقابل انخفاض الايرادات العامة للدولة وكذلك غياب دور القطاع الخاص وعدم تفعيل القوانين الاقتصادية والتشريعات .

وتناول الفصل الاول ايضا سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق وحقبة الاقتصاد العراقي وجودا ام انهيار من حيث ما يواجهه من قلة الموارد المالية وسبل تعظيمها والمشاكل الادارية ومشاكل الميزان التجاري .

### **الفصل الثاني :**

وتناول الفصل الثاني ابرز الحلول الواجب اتخاذها لمعالجة المشاكل في الاقتصاد العراقي منا ما يخص الحلول الانية التي يجب ان تتخذ سريعا ، والحلول المستقبلية ومنها تنشيط القطاع الخاص والضرائب والرسوم والاستثمار الاجنبي والمحلي للقطاع الخاص والميزان التجاري والنفقات الاستيرادية .

## التوصيات :

- ١- يستوجب على متخذي القرار السياسي والاقتصادي وضع برنامج اصلاح اقتصادي وفق جدول زمني من اجل تطوير الاقتصاد العراقي وخلق تنمية مستدامة وبناء قاعدة زراعية وصناعية لمشاريع محددة يمكن استغلالها لاحقاً لبناء مشاريع اخرى لزيادة الانتاج المحلي الاجمالي وخلق سلع لسد جزء من الطلب المحلي المتزايد .
- ٢- نظراً لمحدودية الموارد المتأتية من تصدير النفط خاصة بعد انخفاض اسعاره وقلّة الموارد المتأتية من باقي القطاعات الاقتصادية يتوجب على الحكومة اضافة الى إقامة مشاريع مترابطة خاصة بين القطاع الصناعي والزراعي وان تعمل على تعظيم مواردها من خلال فرض الرسوم الكمركية من تطبيق قانون التعرفة الكمركية .
- ٣- ايجاد بيئة استثمار حقيقية للقيام بتنفيذ مشاريع جديدة او تطوير ما قائم منها من المشاريع ، والمتوقف ، والجديد ، لزيادة الانتاج الوطني مع توفير كل السبل التي من شأنها ان تساهم في جذب الاستثمار منها الاعفاءات والحوافز والقوانين التي تشجع المستثمرين للدخول الى السوق العراقية والابتعاد عن البيروقراطية وجعل النافذة الواحدة سبيلاً للعمل .
- ٤- شمول المنتجات العراقية ذات الميزة النسبية في التصدير وتستطيع ان تنافس السلع الاجنبية في الاسواق الخارجية بالرعاية والاهتمام على ان يتم تطوير هذه المنتجات من حيث النوعية والكمية .
- ٥- تطوير الصناعات البترو كيمياوية والمنتجات النفطية وكذلك معمل الحديد والصلب لانه سيفتح الابواب لكثير من المشاريع وكذلك سوف يخفض من حجم وقيمة الاستيرادات الاجنبية وهذا يتم اما عن طريق الاستثمار الحكومي او الخاص .
- ٦- ضرورة تامين الامن الغذائي لاستحواذ هذا الجانب على كثير من الاستيرادات كما ان تامين المحاصيل الاستراتيجية سوف تؤمن الجانب الاستهلاكي والجانب الصناعي .
- ٧- لا بد للحكومة من وضع معايير للانفاق الاستثماري وتوجيه الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي بما يخدم خطط الحكومة واهدافها من تامين السلع من الانتاج الوطني لمواجهة الطلب الفعلي على ان لا يتم اختيار اي مشروع دون معرفة مدى توفر المواد اللازمة للانتاج وتشابك المشروع مع المشاريع الاخرى .